المستخلص

يعد الحق في السكن الملائم من الحقوق الأساسية للإنسان، وحاجة ضرورية لكل فرد، ويوجد ترابط وتأثير بين هذا الحق وحقوق الإنسان الأخرى، وهو ضروري لممارسة هذه الحقوق، والحق في السكن الملائم يجب أن يفسَّر تفسيراً واسعاً على أساس العيش في مكان ما بأمن وسلام وكرامة، وأن تتحقق عناصره من حيث الملاءمة والكفاية والأمن القانوني والموقع، وتيسير الحصول عليه، وأنه هناك واجباً على الدولة حمايته واحترامه والوفاء به.

ويرتبط الحق في السكن بأسمى حقوق الإنسان ألا وهي الكرامة الإنسانية، وحق السكن هو من الحقوق الأساس للإنسان التي لا يمكن الاستغناء عنها كالغذاء والملبس والصحة، وإن ضمان هذا الحق وإقراره ينطلق من إقرار دولي ودستوري وقانوني، إذ ألزم دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ الدولة بتأمين السكن الملائم للمواطنين من دون تمييز، مما يجعله يتمتع بالحماية الدستورية؛ وقد أوجبت المادة (٣٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على الدولة توفير وكفالة سكن ملائم لكل أفراد المجتمع العراقي، إذ نصت على أن : « تكفل الدولة للفرد وللأسرة ... حياة حرة وكريمة وتؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم ».

تفعيل دور الاستثمار السكني؛ لأنه يساهم في توفير الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود، كما يساهم في الوقت نفسه في حل أزمة السكن التي تعاني منها الدول النامية، وهذا ينعكس بدوره على ظاهرة السكن العشوائي التي تعتبر من الأسباب التي تؤثر على تطور الدولة وتحقيق تنميتها الاقتصادية، حيث يؤدي ظهور العشوائيات إلى مشكلات خدمية وبيئية واجتماعية واقتصادية، وبالتالي سيؤدي لوجود عجز كبير لدى مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات المتنوعة لسكان هذه المناطق لانتشارها ومساحتها الواسعة، إذ حاولت الدول إيجاد التشريعات والمعالجات المتنوعة الخاصة بالموضوع، لكن ضعف تطبيق القانون والتهاون فيه من الجهات المعنية أدى إلى انتشار هذه الظاهرة بأعداد كبيرة، لكن انتشارها أخذ طابعاً عاماً من حيث وجودها في معظم دول العالم مما حدا بالتشريعات العالمية الدولية منها والوطنية بالتوجه إلى تحقيق التوازن بين هذه الظاهرة من ناحية والتعامل معها كواقع ثابت، مع الأخذ بعين الاعتبار منع تحقيقها مستقبلاً من ناحية أخرى، والتركيز على إيجاد بعض الحلول للتجمعات السكنية العشوائية القائمة، وأبرزها تمليك العقار المتجاوَز عليه على وفق قواعد وأحكام يحدِّدها التشريع المختص، وبشكل خاص موقف القانون العراقي الذي كان مسايراً لهذه الرؤى في بعض الجوانب، التي يمكن أن تحقق نوعاً من النتائج المرجوة مقارنة بالمحاور الأساسية المعتمدة في أغلب دول العالم للحدِّ من العشوائيات، آخذاً بالحسبان خصوصية المجتمع العراقي، فكان من آثارها تعدد التشريعات والقرارات الصادرة في نطاق التجاوز على الأراضي المملوكة للدولة، وتزامنت تلك التشريعات مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية في عموم العراق. وإن السكن الملائم يعد حقاً من حقوق الإنسان وأحد مكونات الأمان الاجتماعية لكل أفراد المجتمع.